
وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان يحيط المجلس الحكومي
المنعقد بتاريخ 28 نونبر 2019 علما بانخراط المملكة المغربية في المبادرة الدولية لحقوق
الطفل

المخلدة للذكرى 30 للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

في إطار تخليد المنتظم الدولي للذكرى 30 لاعتماد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، أطلقت اللجنة الأمامية لحقوق الطفل مبادرة دولية تهدف إلى تجديد التزام الدول وانخراطها في حماية حقوق الطفل والنهوض بها، وذلك باختيار شعار وطني يكرس أولوياتها في هذا المجال.

وقد باشرت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان التنسيق مع الوزارات التالية: الداخلية - الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - الصحة - التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة - الثقافة والشباب والرياضة؛ إضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمرصد الوطني لحقوق الطفل.

وقد أفضى هذا التنسيق إلى اختيار الشعار التالي لتجديد التزام المملكة المغربية لحماية حقوق الطفل والنهوض بها:

التعليم والصحة: حقوق أطفالنا، حمايتها ضمان لمستقبلنا

ويأتي اختيار بلادنا لتكريس حقي التعليم والصحة، انسجاما مع السياق الوطني والرهانات الحالية المرتبطة بواقع الطفولة ببلادنا، واستحضارا للأولويات والتحديات الكبرى التي حددتها البرامج والسياسات الوطنية ذات الصلة بقضايا الطفولة، والتي تتقاطع مع توصيات الآليات الأمامية لحقوق الإنسان، خاصة توصيات لجنة حقوق الطفل، فضلا عن توجهات واهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي تراهن على تمكين الطفولة من الحقوق الأساسية كأساس لمستقبل الشعوب والأمم.

وتفعيلا لهذا الالتزام لبلادنا في مجال تكريس حقي التعليم والصحة، والذي حضي بالنشر بموقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تعكف وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان على إعداد برنامج عمل مع كافة الأطراف الوطنية السالفة الذكر يضم البرامج الأساسية والمؤشرات المتعلقة بها والتي تترجم جهود بلادنا في الوفاء بهذا الالتزام.